المحاضرة الثانية عشر: النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم

1- مؤشرات البطالة: تُعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية على أنها الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه والذين يقبلون به عند مستوى الأجر السائد ولا يجدونه، وبناءً على هذا التعريف ليس كل شخص دون عمل هو بالضرورة بطال، فهناك من هم في السن العمل ولكنهم غير قادرين، وهناك من لا يبحثون عنه، كما أن هناك من لا يرغب فيه مثل أبناء الأثرياء.

لمعرفة مؤشرات قياس البطالة يجب معرفة تصنيف الأفراد في سوق العمل، حيث أن إجمالي السكان (PT) يضم فئتين، فئة نشطة (PA) وأخرى غير نشيطة (PNA)، وتقسم الفئة النشيطة من السكان إلى عاملين وعاطلين. وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- معدل النشاط (TA): يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي، إلا أنه لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأنه أدمج أفراداً لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل، لهذا نلجأ إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي، الذي يعبر عن عدد السكان النشطين الى عدد السكان المسموح لهم بالعمل، ويعطى هذا المعدل رياضياً بالصيغة التالية:

$$TA = \frac{PA}{PAT} * 100$$

- معدل الشغل (TO): يمثل نسبة السكان العاملين الى إجمال السكان، ويمكن الحصول عليه من العلاقة:

$$TO = \frac{PO}{PT} 100$$

- معدل العمالة (TE): يمثل نسبة السكان العاملين من اجمالي السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة، ويمكن الحصول عليها رياضياً كما يلي:

$$TE = \frac{PO}{PAT} * 100$$

- معدل البطالة (TC): تُمثل نسبة العمال العاطلين إلى السكان النشطين، ويمكن الحصول عليها رياضياً كمايلي:

$$TC = \frac{STR}{PA} * 100$$

إذا كان هذا المعدل صغيراً يدل على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، وإذا كان كبيراً معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة، وإن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة لذلك.

2- أنواع البطالة: تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها، غير أنه يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

- البطالة الهيكلية: هي بطالة تكون نتيجة حدوث تغيرات في الهيكل الاقتصادي، وتؤدي إلى اختلال في سوق العمل، فعندما يتغير الطلب على السلع أو الخدمات، أو يتم التحول إلى تكنولوجيا جديدة، أو إلى صناعة أخرى ينتج عن ذلك وجود حالة عدم توافق بين عرض العمل والطلب على مهارات جديدة.

– **البطالة الاحتكاكية:** يعبر هذا النوع من البطالة على الفترة الزمنية التي يكون فيها الفرد في حالة انتقال من مهنة الى أخرى بحيث يجد نفسه مؤقتاً في بطالة، ويعتمد طول هذه الفترة من قصرها على مدى توفر معلومات عن الوظائف المتاحة والباحثين عنها، فكلما قلت تلك المعلومات طالت مدة البطالة الاحتكاكية.

– **البطالة الدورية:** تمثل ذلك الجزء من البطالة الذي يحدث نتيجة التغيرات أو التراجع في النشاط الاقتصادي، بعبارة أخرى تصاحب فترات الكساد في الدورات الاقتصادية التي تصيب المجتمعات الرأسمالية، والتي تتكرر عادة كل عدة سنوات، وتزداد معدلاتها في أوقات الكساد وتقل في أوقات الانتعاش أو الرواج.

مثال:

إذا توفرت لديك المعلومات التالية حول سوق العمل للاقتصاد الجزائري:

السنوات	مجموع العاملين	العاطلون عن العمل	السكان النشطون
2014	10239000	1214000	11453000
2015	10594000	1338000	11932000
2016	10845000	1272000	12117000
2017	10859000	1440000	12298000

المطلوب:

أحسب معدل البطالة؟

الحل:

✓ **معدل البطالة (TC):**

$$TC=\frac{STR}{PA}*100$$

السنوات	العاطلون عن العمل	معدل البطالة
2014	1214000	10,6
2015	1338000	11,2
2016	1272000	10,5
2017	1440000	11,7

3– معدل النمو:

– **الناتج الحقيقي والناتج الاسمي:** يمكن تجزئة الناتج المحلي الإجمالي أو أي متغير اقتصادي آخر الى عنصرين: تأثير السعر وهو ذلك الجزء من النمو الذي يرجع الى التغير في السعر، وتأثير الحجم وهو ذلك الجزء من النمو الذي يرجع الى التغير في الكمية، وعند استبعاد التأثير السعري لمكونات الناتج المحلي الإجمالي نحصل على تأثير الحجم.

- ✓ **الناتج الاسمي**: يشير الى مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة مقيمة بالأسعار الجارية، ويتم حسابه من خلال جمع حاصل الضرب بين الكميات المختلفة والأسعار الجارية المقابلة لها.
- ✓ **الناتج الحقيقي**: يمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة مقيمة بأسعار ثابتة (أسعار سنة الأساس) أي بعد استبعاد تأثير الأسعار، وعندئذ تعكس تغيرات الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي التغيرات في قيمة الكمية، ويمثل حاصل قسمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي في الأسعار، وهذا ما نوضحه:

الناتج الحقيقي = (الناتج الاسمي) / الرقم القياسي للأسعار

وفق البنك الدولي النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي يمثل النسبة المئوية للتغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي بين سنتين، ويعكس الزيادة أو الانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما. ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، فيتم حساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) أو معدل التغير في النسبة المئوية بالطريقة التالية:

$$\text{Taux de croissance du PIB (\%)} = \frac{PIBn - PIBn-1}{PIBn-1} * 100$$

ويمكن أن يكون معدل النمو الاقتصادي اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (PIB) ، إما اسمي (PIB_N) أو حقيقي (PIB_R).

مثال:

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصاد ما للسنتين n و +1 nكما يلي:

$PIB\ (\%)_{r\ n}=6000$ $PIB\ (\%)_{r\ n-1}=6240$

المطلوب:

- **حساب معدل النمو الاقتصادي؟**

– الحل:

$$PIB\ (\%)_r = \frac{PIBnr - PIBn-1r}{PIBn-1r} * 100$$

$$PIB\ (\%)_r = \frac{6240-6000}{6000} * 100 = 4\%$$

4– معدل التضخم:

يُشير التضخم الى زيادة مستمرة في مستوى الأسعار خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة، وهي عبارة عن ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم الاقتصاديات في عالمنا اليوم، نظراً للآثار السلبية التي يخلقها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تضاربت النظريات في تفسير أسبابها، واختلفت طرق حسابه وأنواعه.

أ– مفهوم التضخم والعوامل المسببة له: يعد الارتفاع في مستوى الأسعار نتيجة التضخم وليس سبباً لها، ولقد ظهرت آراء كثيرة حول تفسيره، منها ما أرجعته الى الطلب الكلي ومنها من أرجعته الى العرض الكلي.

– **تضخم من جانب الطلب**: التضخم من جانب الطلب هو ارتفاع مستمر في الأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، ويحدث هذا النوع نتيجة زيادة مركبات الطلب الكلي وزيادة العرض النقدي.

- **رؤية الفكر التقليدي للتضخم من جانب الطلب**: ترى هذه النظرية أن هناك علاقة مباشرة بين زيادة كمية النقود وارتفاع مستوى الأسعار، وذلك ضمن افتراض حالة التشغيل التام، ثبات سرعة دوران النقود والطلب على النقود يكون بغرض المعاملات فقط، واستناداً لهذه الفرضيات فان التضخم يُعد ظاهرة نقدية بحتة بسبب تعليلها أن الزيادة في مستوى الأسعار ناتجة عن زيادة كمية النقد، التي تؤدي بدورها الى زيادة الطلب الكلي.
- **رؤية الفكر الكينزي للتضخم من جانب الطلب**: على نحو مغاير للنظرية التقليدية التي ترجع سبب التضخم الى زيادة العرض النقدي، وترى النظرية الكينزية أن السبب الرئيسي للتضخم هو الزيادة في الطلب الكلي الفعال لا تقابلها زيادة في العرض الكلي، مما يؤدي الى ارتفاع المستوى الأسعار.

– **تضخم من جانب العرض**: يحدث التضخم من جانب العرض نتيجة ارتفاع التكاليف، أو بما يسمى دافع التكاليف، فتكاليف الانتاج المرتفعة تؤدي الى ارتفاع أرباح قطاع الأعمال، وهذا ما يؤدي الى خفض الانتاج وزيادة مستوى الأسعار والبطالة، وتحدث الزيادة في التكاليف إما لزيادة الأجور بمعدلات تفوق انتاجيتها، أو زيادة أسعار مدخلات الانتاج سواءً كانت محلية أو مستوردة.

ب– أنواع التضخم: يمكننا الاعتماد على عدد كبير من المعايير والأسس للتمييز بين أنواع مختلفة للتضخم.

– **من حيث امكانية ظهوره**: ينقسم التضخم من حيث امكانية ظهوره الى تضخم صريح وتضخم مكبوت.

- **التضخم الصريح**: يقصد بالتضخم الصريح الارتفاع المتواصل في مستوى الأسعار دون أي تدخل حكومي لضبط أو تأثير على حركة الأسعار.
- **التضخم المكبوت**: على عكس التضخم الصريح، التضخم المكبوت هو منع الأسعار من الارتفاع، عن طريق بعض الاجراءات كوضع قيود وضوابط تحول دون ارتفاع الأسعار كتحديد حد أعلى للأسعار.

– **من حيث سرعته**: يتفرع التضخم من حيث السرعة الى عدة أنواع منها التضخم الجامح، التضخم الزاحف، التضخم السريع والتضخم المعتدل.

- **التضخم الزاحف**: هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً، أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئاً وفي حدود 2% سنوياً.
- **التضخم الطليق (المكشوف)**: يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح للأسعار دون تدخل من السلطات الحكومية للحد منه أو للتأثير فيه، مما يؤدي الى تفشيه والتسارع في تراكمه، فترتفع مستويات الأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

- **التضخم الجامح:** هو أشد أنواع التضخم آثاراً وضرراً على الاقتصاد الوطني، حيث تتولى ارتفاعات الأسعار دون توقف وبسرعة قد تصل الى 50% سنوياً أو أكثر فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمته كوسيط لتبادل ومخزن للقيمة، مما يدفع بالسلطات الحكومية الى التخفيض من قيمتها وما يصعب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين، أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.

ج- قياس التضخم

غالباً ما يتم قياس التضخم على عدد من المؤشرات أهمها: التغيرات التي تطرأ على أسعار الاستهلاك، أو وسائل الدفع، أو معاملات الضغوط التضخمية.

- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: وهو المؤشر الأكثر استخداماً لقياس التضخم، حيث يعبر عن متوسط التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكون للحصول على سلة من السلع والخدمات التي تشمل أساساً الغذاء، الملبس، السكن، الوقود، النقل، الرعاية الصحية ونفقات التعليم.

- الرقم القياسي الضمني: مثبط الناتج الداخلي الخام هو نسبة الناتج الداخلي الاسمي الى الناتج الداخلي الحقيقي، وبالتالي يمكن تفسيره على أنه سعر جميع مكونات الانفاق الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، المشتريات الحكومية وصافي الصادرات) بدلاً من سعر قطاع مفرد واحد، ويختلف عن مؤشر أسعار المستهلك لأنه مؤشر قياس متغير يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية، علاوة على ذلك مثبطات لمكونات الناتج الداخلي، مثل مثبطات السلع الاستثمارية والاستهلاك الشخصي...الخ، وهي تستخدم في بعض الأحيان لإكمال مؤشر أسعار المستهلك.

- معامل الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، تكوُن مناخاً مساعداً على ظهور التضخم نتيجة الى اختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، طبقاً لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل التغير في كمية النقود $\Delta M/M$ مع معدل التغير في الناتج القومي $\Delta Y/Y$، أما إذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج الوطني فيكشف ذلك عن وجود اتجاهات تضخمية.

يقيس هذا المعدل مدى وجود القوى التضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للائتمان البنكي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي، ويعبر عن هذا المعامل بالطريقتين:

$$B = \Delta M/M - \Delta Y/Y \qquad \text{أو} \quad \frac{\Delta M/M}{\Delta Y/Y} = B$$

حيث: - B: معامل الاستقرار النقدي.

- $\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام.
- $\Delta M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية.

4- معيار الإفراط النقدي: يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان التي تُرجع القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل، مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على ارتفاع الأسعار.

كما يرى فريدمان أن استقرار مستوى الأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك أن الحجم الذي يتعين أن يلغى معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظاً على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس، ويمكن أن نحدد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كالتالي:

$$M^t = \gamma Y_t - M_t$$

حيث أن: - M^t : حجم الافراط النقدي.

- Y_t : حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.
- M_t: كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة معبراً عنها بـM2.
- γ: متوسط نصيب الوحدة من الناتج الداخلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار وتحتسب بالعلاقة التالية:

$$\gamma = M_t / Y_t$$

يكون ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل وراء ارتفاع الأسعار نتيجة للإفراط النقدي، مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية.

5- معيار فائض الطلب: يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال، ومفاده أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة من حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على ارتفاع مستوى الأسعار، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي في الاقتصاد، ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) خلال فترة معينة كالآتي:

$$D_x = (C_p + C_G + I + \Delta S) - Y$$

حيث أن: - D_x : إجمالي فائض الطلب. - Y: الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة.

- C_P : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية. - C_G: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

- I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجاري - ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

إذا زاد الإنفاق أو الطلب الكلي بالأسعار الجارية $(C_p + C_G + I + \Delta S)$ عن الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب (فجوة تضخمية) الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.